المقدمة

يعاني الإنسان المعاصر من مشكلات بيئية عديدة كمشكلة التصحر، ومشكلة استنزاف الموارد، ومشكلة الغذاء، والمشكلة السكانية، ومشكلة التلوث (٢ : ٩، ١٩٣، ٢٩٩ ـ ٣٠١)(*). وقد تفاقمت تلك المشكلات بفعل أنشطة الإنسان غير الرشيدة التي لم تحافظ على «اتزان الأنظمة البيئية». لقد تدخل الإنسان بكل ما أوتي من قدرات بيولوجية فذة بالنواميس والقوانين الطبيعية (الفطرية أو الأصيلة) التي تحكم العلاقات، والتفاعلات، والدورات في الأنظمة البيئية مؤذياً بذلك قدرتها على التجدد، والاستمرار، والتوازن. . . إن البيئة تتظلم، وتشكي من صنوف الأذى التي تلحق بها من تصرفات الإنسان وممارساته (٢ : ١٩٧)، فأضحى التصحر يهدد ٧٠٪ من الأراضي المنتجة (٣,٦ مليون هكتار)، وتعاني أكثر من ٤٠ دولة أزمة في الموارد المائية، وتآكلت طبقة الأوزون بنسبة ٥ ـ ١٠٪ عبر العشر سنوات الماضية، ويتراوح احتمال ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي في القرن الحادي والعشرين بين ١,٥ ـ ٤,٥ درجة مئوية، وبلغ المعدل السنوي لإزالة الأحراج في نهاية الثمانينات ١٧ ـ ٢٠

(*) الرقم الأول يدل على رقم المرجع في قائمة المراجع، والرقم الذي يليه يدل على رقم الصفحة.

مليون هكتار، ووصل معدل التدمير لأنواع الحياة البيولوجية نوعاً في كل ساعة، وأما تلوث الهواء فمعدلاته خطيرة، ففي ٣٠٪ من قياسات الهواء يتعدى تركيز الملوثات المعدلات القصوى المسموح بها، وينمو سكان العالم بمعدل ٩٣ مليون نسمة سنوياً، ويصل تعدادهم إلى ١٢,٥ بليون نسمة في منتصف القرن القادم، وتحظى الدول النامية بـ٩٥٪ من الزيادة السكانية المتوقعة، وسوف ينمو سكان الحضر في الدول النامية ١٦٠٪ عبر القرن القادم في ١٧ مدينة عملاقة من إجمالي ٢١ مدينة عملاقة في العالم (٨: د. خالد محمد فهمي: أبعاد اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية: ١٠٦ ـ ١٠٧).

ولم تعد تلك المشكلات هماً محلياً، بل إقليمياً ودولياً، نتج عنه خلال الثلاثة العقود الماضية اتخاذ تدابير متنوعة لعلاجها، حيث توضح التوصية (٩٦) من توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في (استوكهولم) عام ١٩٧٢م على «أن الذين اجتمعوا في المؤتمر ـ وهم على درجة كبيرة من الوعي بالحال الذي وصلت إليه بيئة الإنسان ـ قد اقتنعوا بأن التكنولوجيا، والتنظيمات التشريعية، والاعتمادات المالية، قد عجزت عن تحقيق الأثر المرجو منها في حماية البيئة وتحسينها، وذلك لافتقارها إلى عملية تربوية ترتبط بهذه الأنشطة ارتباطاً وثيقاً» (٢ : ٣٣)، أي أن مسئولية الإبقاء، على التوازن بين البيئة والتنمية تقع على عاتق العلم والتكنولوجيا، والقانون، والتربية (١٠ : ١٢٨). وكل تلك المعالجات تحتاج إلى إطار شامل يربطها، ويشكل عمودها الفقري، وهو نظام أخلاقي، تتغير في ظله العقلية التخومية، وينتج عن ذلك الأخلاقيات الاستمرارية المشبعة باحترام الإنسان للأرض، والهواء،

والمـاء، وجميع الكـائنـات الحية، والتي ترفد الحياة بأساسيات (البقاء الكيفي)، وتغنيها بالأبعاد الجمالية، وتزودها بسلوكيات الضبط المتمثلة بإدارة واستهلاك الموارد بما يوازن بين مصلحتي الفرد والمجتمع، ويلبي حاجات الأجيال الحاضرة ولا يحرم الأجيال المقبلة من تلبية احتياجاتها (١٠: ٥٤ ـ ٥٩).

والتـربية وهي تستنـد إلى ذلـك الإطار بأبعاده الفلسفية ـ القيمية ـ الجمالية، تحتاج إلى جهد المتخصصين التربويين التنظيري، الذي لا يقف أفقـه عنـد تحـديد أهـداف التـربية البيئية، ومضمـونها المعرفي، ومـداخلهـا المنهجية في المستـويات التعليمية المختلفة (١٠: ١٣٤ ـ ١٤٠)، فهـذا كله نافـع ومفيد، ولكنـه يحتـاج إلى جانبـه القيام بجهد استنباطي تحليلي للمفاهيم والقيم الأساسية الكلية الرئيسة الكامنة في ثنايا مصادر ثقافتنا الإسلامية، كإطار مرن يتسع لاشتقاق العديد من المفاهيم والقيم والاتجاهات التربوية الجزئية والموقفية في المستويات الأدنى من ذلك، والتي يمكن توظيفها في سياق عملية التنشئة لفئات المجتمع، من خلال تفاعلها الإيجابي مع قضايا ومشكلات البيئة.

وحتى نتعـرف على الأبعـاد الثقـافية، والأخـلاقية، والجمـالية، والاجتماعية وغيرها من ملامح ذلك الإطار المفهومي ـ القيمي، يتطلب الأمـر القيام بدراسـات عديدة لاستنباط المفاهيم، والقيم الأساسية من أصـول التـربية الإسـلامية (الكتـاب والسنـة) ومحاولة إتباع ذلك بجهد تحليلي يتصـل بتحديد العلاقة الوظيفية بين تلك المفاهيم والقيم وبين القضايا والمشكلات البيئية.

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن بلورة مشكلة هذه الدراسة في السؤال الآتي:

ما المفاهيم والقيم الإسلامية الكلية الرئيسة، التي تشكل إطاراً وظيفياً ملائماً للتنشئة البيئية؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تستهدف هذه الدراسة استنباط وتحليل المفاهيم والقيم الإسلامية، الأساسية على النحو الذي يمكن الوسائط التربوية النظامية وغير النظامية من تنشئة أفراد المجتمع تنشئة بيئية؛ تستند إلى فهم قضايا البيئة ومشكلاتها المحلية، والإقليمية، والعالمية والمشاركة المجتمعية الفاعلة في علاجها بدافعية عالية، تنبع من داخل الإنسان الموصول بثقافته، وبما يحقق الصلة الوثيقة بين التنمية بمفهومها الواسع والبيئة التي اختلت توازناتها، بحيث يعود الاستقرار، والتوازن للأنظمة البيئية الأصلية (الطبيعية)، والاجتماعية بأبعادها المادية والمؤسسية والنظامية، ويوفر فرص النجاح لجهود الأسرة الدولية في بلورة القانون الدولي للبيئة، وتمكين الأجهزة المختصة بشؤون البيئة من التقدم في حل المشكلات البيئية العالمية والمحلية، ودفع المجتمع الدولي إلى الالتزام بقواعد المسؤولية عن أضرار النشاط البيئي، وذلك في إطار الاتجاه التعاوني العالمي، والعلاقات الدولية والمتوازنة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير.

وأهمية هذه الدراسة أنها قد حاولت أن تتعرف على الخصوصية

المفهومية المستمدة من ثقافتنا الإسلامية، وهو ما سيقدح شرر فاعلية الإرادة لدى فئات المجتمع المنتمي إلى هذه الثقافة، الأمر الذي سيساعد الوسائط التربوية وفي مقدمتها الأسرة، والإعلام، والمدرسة على تحسين آليتها التطبيعية، بفعل امتلاك المدخل المفهومي الأساسي الذي سيحرك الدافعية الذاتية للمشاركة المجتمعية في الوقاية من مشكلات البيئة والتصدي لعلاج تلك المشكلات، نظراً لاتصال ذلك المدخل باللاشعور الاجتماعي ـ الثقافي للأفراد والجماعات في مجتمعنا العربي المسلم.

مخطط الدراسة:

وحتى تصل هذه الدراسة إلى هدفها، سوف يتناول الباحث عدداً من المسائل ذات العلاقة بالبيئة ومشكلاتها، وموقف الإنسان منها، وما بذل من جهود علاجية لتلك المشكلات، بهدف استشراف الأسباب والوقائع التي تستدعي المعالجة المفهومية المناسبة لها، وبناء على ذلك، سيتناول مخطط الدراسة ما يلي:

١ ـ تعريف البيئة.
٢ ـ علاقة الإنسان بالبيئة.
٣ ـ مشكلات البيئة.
٤ ـ تصنيف مشكلات البيئة.
٥ ـ المسؤولية تجاه مشكلات البيئة.
٦ ـ شروط الإصلاح البيئي.
٧ ـ أهم المفاهيم والقيم الإسلامية الأساسية للتنشئة البيئية.